مُـلـخص الـرسـالـة

سعت الدراسة إلى كشف حجم المصالح الاقتصادية الأمريكية في الخليج العربي، بما ما

يمتلكه من ثروة وموقع استراتيجي مهم، خصوصًا أن واشنطن تخفي أطماعها دائمًا خلف شعارات براقة، كحماية العالم الحر، وحرية التجارة، ومقاومة الشيوعية، والديمقراطية، ومحاربة الإرهاب الخ ... وبالتالي فإنها تكشف ما يقع تحت السطح في صياغة القرار الأمريكي إزاء المنطقة. كما أنها تسعي إلى رصد التغييرات الإقليمية والدولية التي شهدتها أقطار الخليج خلال الحربين الساخنة والباردة، وتُحدد آليات التدخل الأمريكي للسيطرة على مقدراتها الاقتصادية. فضلا عن أنها تلقي الضوء على الكيفية التي استخدمتها شركات النفط الأمريكية لحماية مصالحها البترولية، وتوجيه دفة اهتمام السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي، وتنتهي الدراسةُ إلى استخلاص الدروس من سلسلة التجارب السابقة.

وقد واجهت الدراسة العديد من المشكلات منها: تحديد النطاق الجغرافي للأقطار التي تشملها منطقة الخليج العربي، ولكن الرؤية الأمريكية حسمت ذلك بضم إيران إلى الدول العربية المطلة على الخليج، نظرًا لامتدادها الجغرافي وعمقها التاريخي المشترك مع هذه الدول، ودورها الأمني ومصيرها المستقبلي المرتبط حتمًا بالخليج. وانبثق من ذلك إشكالية أخرى تتعلق بالشكل أكثر من تعلقها بالجوهر، تتمثل في تسمية المنطقة "بالخليج العربي"، في حين أنه ظل يُعرف على مدار الحقب التاريخية المختلفة "بالخليج الفارسي"، ولكن هذه القضية ليست ذات بال في جوهر الدراسة، فالثابت أن الرؤية الأمريكية للمنطقة لم تفصل إيران عن الجسد العربي في شمال وغرب الخليج مطلقًا، بل العكس هو الصحيح تمامًا، فقد دعمت واشنطن الادعاءات والأطماع الإيرانية في جزر وإمارات الخليج الأخرى للحد من القومية العربية، مما أدي إلى بروز التسمية العربية للخليج، وحفظ حقها في عنوان هذه الدراسة.

كما واجهت الدراسة مشكلة أخيرة، تمثلت في أزمة الوثائق الخليجية، وعدم توافر بعض البيانات والإحصائيات، حيث لم تلجأ بعض دول وإمارات الخليج إلى التخطيط الاقتصادي، والعمليات الإحصائية لحصر الموارد المتاحة خلال السنوات الأولى من عمر النفط، التي امتدت لتغطى فترة الدراسة، كتعدادات السكان، ومسح الأنشطة الاقتصادية، وتحديد أسعار السلع ونفقات المعيشة، وحصر التبادل المالي والتجاري، وتحديد اتجاهاته، وكلها أمور رئيسة ولبنات حيوية في بناء الدراسة. وفى ظل غياب الإحصائيات العربية لم يجد الباحث مفرًا من الاعتماد على رؤية نظيرتها الأجنبية، بما تحمله من طرح لأيديولوچيات غربية، وجنوح لحرب الكلام والأقلام في سياق الصراع العالمي بين القطبين الدوليين، والتركيز على دور الدول الغربية في تنمية الاقتصاديات العربية، عن طريق المساعدات والبعثات وغيرها، والتجاهل التام ـ سواء عن عمد أو دون قصد ـ لحصر التدفق العكسي للأرباح المعادة إلى الوطن الأم، وإغفال حجم ونوعية الصادرات السلعية والخدمية الأمريكية المُصدرة للخليج في تلك المرحلة المبكرة. فضلاً عن أنها

أهملت الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة، سواء كانت في شكل ودائع مصرفية وسندات خزانة أو شراء السلع والخدمات وأسهم الشركات وخلافه.

واستقت الدراسة بياناتها من مصادرها الأولية، حيث اعتمدت على وثائق الخارجية المصرية، وأرشيف البلدان، وعلى (F.O)، و(F.R.U.S)، و (U.S.Cong. Publications)، (Ruling Families of Arabia)، (U.S. Dept. of War)، (U.S. Aid)، (Records of the United Nations)، (Foreign Service Publications)، (U.S. Dept. of Commerce)، (International Bank)، والخُطب والمذكرات، والدوريات والمراجع والبحوث عربية وأجنبية.

وقسمت الدراسة إلى خمسة فصول يسبقها مقدمة ومدخل ويتبعها خاتمة وقائمة للمصادر والمراجع. ووضع المدخل للتعرف على ماهية السياسة الاقتصادية الخارجية للدولة، والعوامل المؤثرة فيها داخليًا وخارجيًّا. وجاء الفصل الأول تحت عنوان: « الحرب وتوطيد المصالح »، ليوضح كيف دفعت الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة لترمي بكل ثقلها العسكري في المنطقة من خلال إنشاء قيادة الخليج العربي، بما تبعها من تكاليف ونفقات لتعبيد الطرق وبناء السكك الحديدية من أجل إقامة الممر الفارسي، وتقديم المساعدات للروس عبر إيران والعراق، كما أوضح سُبل التغلغل الاقتصادي للولايات المتحدة في كافة دول المنطقة، عبر ثلاثة روافد أساسية تمثلت في استغلال الأزمات الاقتصادية التي فرضتها الحرب لتحقيق مزيد من التوغل، وفرض الهيمنة الأمريكية عن طريق مساعدات الإعارة والتأجير، والاشتراك في مركز تموين الشرق الأوسط.

وتناول الفصل الثاني « صراع المصالح بين القوى الكبرى » وتحليل التنافس الدولي بين موسكو ولندن وواشنطن في شمال الخليج العربي بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وكيف أفضي ذلك إلى اشتعال الحرب الباردة، وانتهاج إيران لسياسة وطنية لتأميم نفطها خلال الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٣، كما تطرق إلى دور الأحلاف العسكرية، والتكتلات الاقتصادية في تنفيذ السياسة الاقتصادية الأمريكية، وأُختتم الفصلُ بالآليات التي اعتمدت عليها واشنطن لتطويع أزمة السويس لصالحها من أجل التخلص مما تبقي من النفوذ البريطاني، وكيف رسخت ذلك بمبدأ أيزنهاور الذي ربط المساعدات الاقتصادية والعسكرية كوجهين لعملة واحدة من أجل إبعاد السوفيت والإنجليز عن المنطقة.

واختص الفصل الثالث وعنوانه: « استثمارات النفط » بمعالجة أزمة استهلاك المخزون النفطي داخل الولايات المتحدة نتيجة الاستهلاك المتزايد خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وكيف كانت الاحتياطيات الخليجية هي البديل المناسب لتعويض النقص الأمريكي، وما ترتب على ذلك من نمو سريع ومتصل لتوسيع الاستثمارات والامتيازات النفطية الأمريكية، وهو ما تم تتويجه

بإنشاء مشروع التابلاين لنقل النفط من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، بهدف استيعاب الزيادة الكبيرة في الإنتاج.

وشمل الفصلُ الرابع دور «المساعدات» في دعم الاقتصاد الأمريكي، ودوافعها، وشروط تقديمها، وأنواعها، وحجم المساعدات التي تلقتها كلٌ من إيران والعراق والسعودية، وكيف اختلفت هذه المساعدات من دولة لأخرى، وفقًا لحدود الدور المنوط بها تنفيذه، وكيف استخدمت كورقة تفاوض لحسم العديد من قضايا المنطقة، فيما عرف بدبلوماسية الدولار، فضلاً عن دورها في فتح آفاق واسعة أمام الاستثمارات الأمريكية، وفي إعادة تدوير رؤوس الأموال الأمريكية بالخليج.

وعالج الفصل الخامس السياسة التجارية للولايات المتحدة، ودور التجارة في تراجع قيمة وهيبة بريطانيا كدولة استعمارية كبرى، وفي صعود واشنطن لتحل محلها، وتفرض سطوتها وهيمنتها على التجارة الدولية، ودور النفط في ذلك، وفي تمويل التجارة الخارجية للدول الخليجية، وكيف حققت التجارة مكاسب كبيرة للشركات الأمريكية، والآليات التي هيمنت من خلالها واشنطن علي النفط تصديرًا وتسويقًا وتسعيرًا، عن طريق هيمنة شركاتها على كارتل النفط الدولي، والأضرار التي لحقت بدول الخليج من جراء ذلك، ونضالها من أجل تأسيس منظمة الأوبك.

وأخيرًا أوضح الفصل مدي التوسع التجاري لواشنطن في إيران والعراق وفي بقية أقطار الخليج العربي، وأهم السلع التي كان يتم تبادلها بين الطرفين، والأهمية النسبية لسلة الواردات الأمريكية، وتطور الميزان التجاري، ودور التجارة في إعادة تدوير رؤوس الأموال الأمريكية.